

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 187
نيسان 2022

التقارير الرئيسية

عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) في 29 آذار جلسة طاولة مستديرة لمناقشة ورقة أعدها بشأن «قانون ضريبة القيمة المضافة ما بين القطاعين العام والخاص»
شهد شهر آذار إطلاق العديد من البرامج، والاتفاقيات، والمؤتمرات، والتعهدات من طرف الجهات المانحة في مجال التنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية والتمكين والتعليم

انخفض مؤشر القدس إلى 613.8 نقطة في آخر يوم تداول للأسهم في شهر آذار 2022، ليسجل بذلك تراجعاً بنحو 0.25% عن الشهر الماضي

موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لعام 2022

أقرّ الرئيس الفلسطيني محمود عباس يوم 31 آذار الموازنة العامة للسنة المالية 2022 بعجز مالي قدر بنحو 1.1 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة أقل بحوالي 30% من عام 2021¹. حيث تمّ هدف خفض دعم الموازنة (من الجهات المانحة) بمقدار الربع، من 686 مليون دولار في عام 2021 إلى 523 مليون دولار، حوالي 250 مليون دولار منها دعم مباشر للموازنة.

الجدول رقم 1: الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية عن العامين 2021 و2022، القيم أدناه بملايين الدولارات الأمريكية (على أساس الاستحقاق)

البند	موازنة 2021	موازنة 2022
صافي الإيرادات العامة	3,880	4,771
الإيرادات المحليّة	1,324	1,714
إيرادات المقاصّة	2,663	3,057
ارجاعات ضريبية (-)	107-	183-
إجمالي التّفقات وصافي الإقراض	4,905	5,885
الرّواتب والأجور	2,320	2,553
التّحويلات	1,367	1,166
نفقات تشغيليّة	733	739
صافي الإقراض	229	295
نفقات جارية أخرى	256	369
عجز الحساب الجاري قبل التمويل	1,026-	352-
التّفقات التّطويريّة	683	763
عجز الموازنة الكلي (قبل المساعدات والمنح)	1,709-	1,114-
دعم مباشر للموازنة	441	250
دعم التّفقات التّطويريّة	245	300

المصدر: وزارة الماليّة والتّخطيط²

الإنفاق العام

من المُستهدف أن يبلغ إنفاق الحكومة 5.9 مليار دولار في عام 2022، أي بزيادة قدرها 7% عن العام الفائت. بحسب تصريحات رئيس الوزراء محمد اشتية، ستركز الموازنة على تعزيز التعالي من آثار الجائحة، وتحفيز النمو الاقتصادي، والتّمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، والقدرة على الصمود، بالإضافة إلى استحداث زهاء 2800 وظيفة إضافية في القطاع العام.

من حيث بُنية الموازنة المعلنة، فقد حُصّص نحو 20% من إجمالي موازنة 2021 لقطاع التّربية والتّعليم، و14% لقطاع للصحة، و20% للحماية والتّمية الاجتماعيّة.³ تُشير هذه المُعطيات لإيلاء تركيز كبير—جديد—على تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري مقارنة بالموازنات السّابقة، حيث لم تتجاوز حصّة هذه القطاعات الثلاثة مجتمعة 42% من موازنة عام 2021 (ونحو 39% في موازنات السنوات السّابقة لعام 2020).⁴ على حين لم تُذكر الحصّة الدّقيقة لنفقات الأمن في بيان الموازنة (المُلخص)، يُتوقّع أن تبقى على حالها كما في السّنين السّابقة، أي زهاء 20% - معظمها رواتب وأجور. تمثّل وظائف القطاع العام الأخرى، والتّفقات التشغيليّة، والمتأخرات، وخدمة الدين الـ25% المتبقية من الموازنة. من حيث التّوزيع الجغرافي، سيُخصّص زهاء 1.9 مليار دولار، أي 32.2% من إجمالي الإنفاق، إلى قطاع غزة، ما يُشكّل زيادة بنحو 30% عن مُخصّص عام 2020. كما سيُفرد 250 مليون دولار أمريكي (أي 4.3% من إجمالي الإنفاق) للقدس الشّرفيّة.

1 تستند تغيرات النسب في الموازنة إلى المعلومات التي نشرها مجلس الوزراء الفلسطيني مقارنة بالأرقام الفعلية لعام 2021. www.plo.ps/article/56740/ / www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/51988
2 توقفت وزارة الماليّة والتّخطيط عن إصدار تقاريرها الماليّة، وعليه فإنّ الأرقام الفعلية لعام 2021 غير متوفرة.
www.facebook.com/palmofof/posts/348747723952952
3 www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/51988
4 <https://mas.ps/publications/2871.html>

الإيرادات العامة

تعكس الموازنة مُخطّط يرمي إلى زيادة الإيرادات إلى 4.8 مليار دولار خلال 2022، أي بنحو 8%⁵. لتحقيق ذلك، ستركز الحكومة على تحسين مصادر الإيرادات الحكومية عبر مكافحة التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية دون فرض أعباء مالية إضافية على دافعي الضرائب، بالإضافة إلى ضبط الدين العام.

رغم أنّ السلطة الفلسطينية قد حققت إنجازات كبيرة على صعيد توسيع قاعدتها الضريبية، تعتمد فعالية إنفاذ خطط الإصلاح الضريبي المرجوة على قدرتها على التنفيذ. شهد العقد الماضي مساعي لتقويض عملية صنع السياسات، حيث واجهت مقترحات السلطة الفلسطينية لبعض السياسات الاجتماعية الأساسية معارضة عامة واسعة النطاق. كان قانون ضريبة القيمة المضافة الجديد—الذي يتم مناقشته في هذا العدد من النشرة—أحدث هذه الإصلاحات، ورغم خضوعه لأربع مراجعات، لا يزال القانون غير قادر على تلبية توقعات القطاع الخاص والمجتمع المدني أو نيل إقرارهما.

الوضع المالي المتأزم للسلطة

لشهر الرابع على التوالي، لم تتمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من دفع سوى 80% من رواتب الموظفين العموميين البالغ عددهم 134 ألف موظف/ة.⁶ تعكس المشقة التي تجدها السلطة الفلسطينية لصرف الرواتب حالتها ووضعها المالي المتأزم في ظل ما تواجهه من نزعة تضخيمية قوية، وتراجع في المساعدات من الجهات المانحة، عدا عن اقتطاعات إسرائيل من العائدات الضريبية ذات البُعد الحيوي بالنسبة للسلطة الفلسطينية؛ إذ رفعت الحكومة الإسرائيلية في تموز 2021 اقتطاعاتها الشهرية من 15 مليون إلى 33 مليون دولار، ما زاد من تأزم الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.⁷ بلغت القيمة المتراكمة لهذه الاقتطاعات منذ عام 2019 وحتى نهاية عام 2021 نحو 450 مليون دولار، أو 37% من عجز الموازنة العامة لعام 2021.⁸

في 22 شباط تأخر الاتحاد الأوروبي عن تحويل 214 مليون يورو كانت مُخصّصة كمساعدات سنوية للسلطة الفلسطينية لعام 2021، ذلك في خضمّ اقتراح خلافي قادته هونغاريًا مفاده اشتراط ربط تحويل المساعدات المالية بتغيير المنهج التعليمي الفلسطيني بزعم احتوائه على مضامين "تحريضية"؛ الأمر الذي فاقم من صعوبة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية.⁹ جدير بالذكر أنّ الاتحاد الأوروبي يساهم بنحو 150 مليون يورو سنويا لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، منها 90 مليون يورو لرواتب موظفي الخدمة المدنية.¹⁰

في ظلّ ما تتعرّض له السلطة الوطنية الفلسطينية من ضغوطٍ مالية، يرجح أن تواجه صعوبات في التعامل مع الزيادات في الموازنة العامة، مما سيؤدي من الحاجة إلى اتخاذ تدابير لتحسين كفاءة إدارة المال العام. مع تصاعد التوترات السياسية والأمنية منذ آذار الماضي، هناك احتمال متزايد لوقوع مواجهة فلسطينية أخرى مع إسرائيل. كانت مواجهة مماثلة العام الماضي حافزاً لاحتجاجات فلسطينية واسعة انتهت بمواجهة عسكرية في غزة. يمكن لمثل هذه التطورات أن تعطل عملية التخطيط المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

أوضح رئيس الوزراء، محمد اشتية، أنه "في ظلّ تزايد التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه الحكومة، فسيصار إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات التي من شأنها تحسين كفاءة المالية العامة بشكل مستدام، من خلال تطبيق استراتيجيّة الإيرادات الضريبية (2021-2025)، وضمان استمرار الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين [والمواطنات] دون إجحاف، وضبط الدين العام".¹¹

قانون ضريبة القيمة المضافة الجديد

خضع قانون ضريبة القيمة المضافة الجديد للمناقشة على مدار عامي 2021 و2022. منذ بدء العملية التشاورية بخصوص القانون في تشرين الأول 2021، تمّ النظر في زهاء 250 تعديلاً في نص القانون استجابةً لمقترحات القطاع الخاص والمجتمع المدني.

عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) في 29 آذار جلسة طاولت مستديرة لمناقشة ورقة أعدها بشأن "قانون ضريبة القيمة المضافة ما بين القطاعين العام والخاص". تطرقت الورقة لمبررات قانون ضريبة القيمة المضافة وأهدافه المعلنة، مع وضع القانون في سياق تحفظات القطاع الخاص، فضلاً عن التحديات المحلية والعالمية التي تقيد تنفيذه.¹²

تشير ورقة ماس إلى القانون الزّاهن فيه العديد من أوجه قصور على الرغم من المساهمة الكبيرة للضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة في إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، التي تشكل حوالي 90% من إجمالي الإيرادات الضريبية. تناولت ورقة ماس عدداً من التحديات التي تواجه تنفيذ قانون ضريبة القيمة المضافة والمخاوف بشأن الآثار المترتبة على نصّ القانون تشير ورقة ماس إلى غموض في معالجة قانون ضريبة القيمة المضافة الجديد لقضايا وقطاعات مختلفة، فضلاً عن افتقاره إلى الوضوح كونه ترجمة لأمر عسكري إسرائيلي صدر بالعبرية عام 1975. علاوة على ما سبق، لا يتناسق القانون مع أهداف الخطة الاستراتيجية للإيرادات الضريبية للفترة 2021-2025، ولا يواكب التغيرات في الاقتصاد الفلسطيني، لا سيما التطور في قطاع تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية التجارية.

مبررات الحكومة وأهدافها

حدّدت وزارة المالية جُملة من الأهداف لتطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة الجديد، صبّ جلّها في إصلاح الإدارة الضريبية، وتوسيع الصلاحيات الممنوحة لمسؤولي/ات الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية.

تسعى وزارة المالية والتخطيط أن يكون قانون ضريبة القيمة المضافة الجديد خطوة نحو الانفكاك عن بروتوكول باريس؛ ما يوفر المرونة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة بمعدلات مختلفة عبر السلع والقطاعات بناءً على الوضع الاقتصادي المحلي. وفقاً لأحكام البروتوكول، يجوز للسلطة الفلسطينية تحديد ضريبة القيمة المضافة بمعدل +/- 2% من ضريبة القيمة المضافة المطبقة في إسرائيل في جميع القطاعات (والتي تبلغ حالياً 17%)؛ علماً أنّ نسبة ضريبة القيمة المضافة في فلسطين تبلغ حالياً 16%. يُذكر أنّ هدف وزارة المالية المعلن من القانون الجديد يتمثل بتحقيق العدالة الاجتماعية عبر توسيع القاعدة الضريبية للمهن وفرض معدلات أقل على السلع الأساسية التي يستهلكها ذوي الدخل المنخفض.

تعقيب أصحاب المصلحة

على الرغم من التعديلات العديدة المقترحة، قابل القطاع الخاص والمجتمع المدني المسودة الرابعة الأخيرة بالرفض.

كما تشير ورقة ماس لم يستند مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة إلى المعايير الدولية لتطبيقات القيمة المضافة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي. كما لم يوضح القانون السياسات التي تنظم تحديد نسب الضريبة المطبقة على القطاعات والمنتجات المختلفة، وآلية احتساب وفرض الضريبة، إلى جانب العديد من القضايا ذات الصلة، عدا عن ترك قدر كبير من تنفيذ القانون لتقدير وحكم الجهات التنفيذية. يُضاف لما سبق تسليط الورقة الضوء على افتقار مسودة القانون إلى تحديد النطاق الجغرافي والإقليمي الخاضع لضريبة القيمة المضافة، علماً أنّ لهذا الإغفال آثار إشكالية لأن من الممكن تفسيره على أنه يُقر الوضع الراهن، وعملياً، فإنه يترك تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المنطقة المسماة "ج" موضعاً للتساؤل.

أعرب القطاع الخاص عن اعتراضه على مسودة سابقة من القانون في اجتماع نظّمته جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في شباط. من بين مخاوف القطاع الخاص، رفع معدل الضريبة على الأجور والأرباح في المؤسسات المالية من 15% إلى 16%، كما وطالب بإيضاح طبيعة المنظمات غير الربحية التي سيتم فرض ضريبة القيمة المضافة عليها. كما اعتبر القطاع الخاص أنّ القانون الجديد يمنح صلاحيات مفرطة للسلطة التنفيذية في كل من المسائل الإجرائية والتشريعية، واعترض على بعض بنود القانون، خاصة تلك التي تمنح مجلس الوزراء صلاحية تعديل أو فرض النسب الضريبية التي يرتئها على الأنشطة الاقتصادية.

5 <http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/51988>

6 <https://bnews.ps/ar/node/18560>

7 <https://english.wafa.ps/Pages/Details/128181> - مزيد من التفاصيل، يُمكن الاطلاع على النشرة 178

8 المصدر السابق.

9 <https://bit.ly/3M1uD3z>

10 <https://bnews.ps/ar/node/18560>

11 www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=1536c0d8y355909848Y1536c0d8

50% من إجمالي الشرائح المستفيدة من قطاع الإقراض المتخصص، علماً أنّ نسبة النساء المستفيدات من قطاع الإقراض المتخصص بلغت 34%، وأن 27% من محفظة قطاع الإقراض ممنوحة للنساء، وأن 19% من المستفيدين من صندوق «استدامة» من النساء. بدأ البرنامج بورشة عمل حول بناء بيانات النوع الاجتماعي وسبواصل التركيز على تعزيز البنية التحتية اللازمة لتحقيق الشمول المالي للنساء من خلال تطوير مستوى الفهم والمعرفة لاحتياجاتها المالية، وتحسين قدرة المؤسسات المالية على تقديم خدماتها للنساء على نحو أفضل، وزيادة نسبة تمثيل المرأة في محافظها.

إلى جانب ذلك، أطلقت وزارة الاقتصاد الوطني في 22 آذار صندوقاً لتقديم المنح للمشاريع التي يقودها النساء والشباب المتضرر من جائحة كوفيد-19. يشرف على الصندوق مجلس استشاري مُشكّل من القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، والأمم المتحدة، والجهات المانحة. أوضح وزير الاقتصاد الوطني خالد السبيلي أنّ تشكيل المجلس هو الخطوة الأولى نحو مأسسة صندوق وطني لتمكين المرأة والشباب.

في 17 آذار، أطلق الاتحاد الأوروبي برنامج تمكين الشباب، وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للشباب من خلال ثلاثة مشاريع رئيسية ستنفذها وكالة التنمية البلجيكية (Enabel)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنتدى شارك الشبابي.¹⁸ من المتوقع أنّ تصل المشاريع إلى 8,000 شاب/ة في جميع أنحاء فلسطين على مدى السنوات الثلاث المقبلة. تتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في تسهيل ربط أقوى بين الشباب المهرة ورواد الأعمال الواعدين وسوق العمل من خلال برامج تنمية القدرات ومهارات ريادة الأعمال، فضلاً عن تعزيز المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للشباب في المجتمع من خلال برامج القيادة وإنشاء هيئة استشارية للشباب من أجل فلسطين.

التعليم

شهد شهر آذار إقدام الجهات المانحة على تقديم برامج متعددة لتحسين مخرجات التعليم للشباب الفلسطيني.

في 28 آذار، خصص البنك الدولي منحة قدرها 20 مليون دولار لدعم نظام التعليم في فلسطين كجزء من برنامج «دعم أجندة إصلاح التعليم لتحسين طرق التدريس وأساليب التقييم والمسارات المهنية» (المعروف اختصاراً باسم "SERATAC") متعدد المراحل بمحفظة إجمالية متوقعة قدرها 60 مليون دولار على مدار ثماني سنوات.¹⁹ يهدف البنك الدولي من خلال هذا الاستثمار طويل الأجل إلى العمل تدريجياً على تحسين نواتج تعليم طلاب المدارس الابتدائية والثانوية، مع التركيز على تحسين طرق تدريس اللغة العربية (القراءة والكتابة والمحادثة والاستماع) في الصفوف من الأول إلى رابع، والارتقاء بمهارات الطلاب في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وإصلاح نظام تقييم الطلاب الفلسطينيين من أجل التشجيع والتحفيز على التعلم في جميع مستويات الصفوف الدراسية، وزيادة مسارات الطلاب المؤدية إلى التعليم العالي. كما سيعمل البرنامج على وضع نظام فعال للتوجيه المهني يساعد طلاب المدارس الثانوية على اتخاذ قرارات مدروسة بشأن اختيار مساراتهم التعليمية، وتحسين مؤهلاتهم لمتابعة تلك الاختيارات.

في 10 آذار، أطلقت الحكومة البلجيكية برنامجاً بقيمة 70 مليون يورو بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية للأعوام 2022-2026.²⁰ يركز البرنامج على التدريب المهني، وريادة الأعمال الشبابية، وزيادة عمالة الشباب من خلال التدخلات التعليمية.

التداول في شهر آذار

انخفض مؤشر القدس إلى 613.8 نقطة في آخر يوم تداول للأسهم في شهر آذار 2022، ليسجل بذلك تراجعاً بنحو 0.25% عن الشهر الماضي.²¹ خلال الشهر، تم تداول ما مجموعه 13.2 مليون سهم بقيمة 35.5 مليون دولار، ما يشكّل انخفاضاً بنحو 3.3% في عدد الأسهم المتداولة وزيادة بنحو 43.4% في قيمة التداول مقارنة بشهر شباط 2022.

أصدرت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح، وهي مؤسسة مجتمع مدني فلسطينية مستقلة تهدف لتعزيز الديمقراطية والحوار المجتمعي، ورقة بحثية بشأن تداعيات قانون ضريبة القيمة المضافة الجديد على العدالة الضريبية.¹³ بحسب الورقة، تشكل الضرائب غير المباشرة معظم عائدات الضرائب في فلسطين، وهي ضرائب يتحملها المستهلك أو المستخدم النهائي، وهذا النوع من الضرائب يتعارض مع مبادئ العدالة الضريبية. أشارت الورقة إلى أنّ مسودة قانون ضريبة القيمة المضافة لا يتسجم مع مفهوم العدالة الضريبية والاجتماعية، لأنه يعتمد نسبة ضريبية ثابتة على كل السلع بمعزل عن طبيعتها، ولا يراعي الفوارق بين طبقات المجتمع المختلفة ويحملها نفس العبء المالي. إضافة إلى ذلك، يقيد مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة عمل المنظمات غير الربحية من خلال فرض قيود على التبرعات والدعم المقدم لهذه المنظمات والسيطرة عليها من خلال اشتراط موافقة مجلس الوزراء على استلام الإيصالات. أضافت الورقة أنه بإمكان السلطات التنفيذية استخدام الأحكام الفضفاضة في القانون لحجب أو منع الدعم عن المؤسسات الأهلية دون مبررات واضحة.

المنح وبرامج التنمية

شهد شهر آذار إطلاق العديد من البرامج، والاتفاقيات، والمؤتمرات، والتعهدات من طرف الجهات المانحة في مجال التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية والتمكين والتعليم.

النمو الاقتصادي

في 23 آذار، أعلنت هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية عن برنامج حوافز المدن الصناعية الفلسطينية، وهو برنامج يوفر حوافز للجهات الاستثمارية والشركات العاملة في المناطق الصناعية في فلسطين-أو التي تنوي الانتقال إليها.¹⁴ كما ويهدف تصميم البرنامج لتشجيع الاستثمار التكنولوجي في المناطق الصناعية. يستهدف البرنامج حالياً المناطق الصناعية الخمس في الضفة الغربية وقطاع غزة: مدينة غزة الصناعية، منطقة جنين الصناعية الحرة، ومدينة أريحا الصناعية الزراعية، ومدينة بيت لحم الصناعية، ومنطقة ترقوميا الصناعية. في كانون الثاني، وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية مع الحكومة الفلسطينية لتقديم دعم مالي للبرنامج بقيمة 9 ملايين يورو، مع تخصيص 7 ملايين يورو للمدينة الصناعية في غزة والمليون يورو المتبقية مقسمة بين المنطقة الصناعية في بيت لحم ومدينة أريحا الصناعية الزراعية. يأتي هذا البرنامج في أعقاب ما تكبدته العديد من المصانع في المناطق الصناعية من خسائر خلال جائحة كوفيد-19، حيث يسعى البرنامج إلى مساعدة المصانع على التعافي بسرعة بهدف استعادة ما لا يقل عن 70% من طاقتها الإنتاجية في غضون ثلاثة أشهر وصولاً إلى كامل قدرتها الإنتاجية خلال ستة أشهر.

الأعمال التجارية المستدامة

أطلق صندوق الاستثمار الفلسطيني والاتحاد الأوروبي المرحلة الثالثة من برنامج منح القدس في 30 آذار. تهدف هذه المرحلة إلى تعزيز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الصديقة للبيئة في القدس، وتشجيع المشاريع البيئية والعاملة في مجال الطاقة.¹⁵ استفاد من برنامج منح القدس 75 شركة ومشروعاً وساعد في خلق أكثر من 650 وظيفة والحفاظ عليها في مرحلته الأولى والثانية، مع توزيع حوالي 7 ملايين يورو كتمويل. يتم إطلاق المرحلة الثالثة من البرنامج بتمويل إجمالي قدره 4.2 مليون يورو، يتلقّى بموجبه 30-35 مشروعاً منجماً تصل إلى 100,000 دولار خلال فترة تنفيذ تبلغ 3 سنوات، ومن المتوقع أنّ يوفر البرنامج زهاء 110 فرصة عمل مباشرة.

تمكين المرأة والشباب

في 28 آذار، أطلقت سلطة النقد الفلسطينية واتحاد شركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر "شراكة"، وبالتعاون مع مجموعة البنك الدولي برنامج لتعزيز دور المرأة في قطاع الإقراض المتخصص (بشكل أساسي المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة).¹⁶ يندرج هذا البرنامج ضمن استراتيجيات إطار عمل قطاع الإقراض المتخصص 2019-2023 التي تهدف إلى وصول المرأة إلى

<https://bnews.ps/ar/node/18579> 17

<https://bnews.ps/ar/node/18547> 18

www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/03/28/us-20-million-for-the-first-phase-of-long-term-investment-in-the-palestinian-education-sector 19

www.aliqtisadi.ps/article/86224/ 20

Web.pex.ps 21

<https://bit.ly/3ryfXRK> 13

www.aliqtisadi.ps/article/86496/ 14

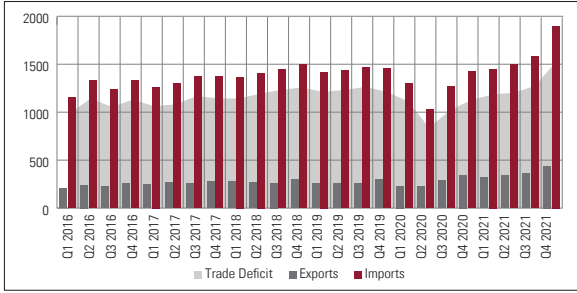
<https://bit.ly/38GXX0h> 15

<https://bnews.ps/ar/node/18632> 16

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

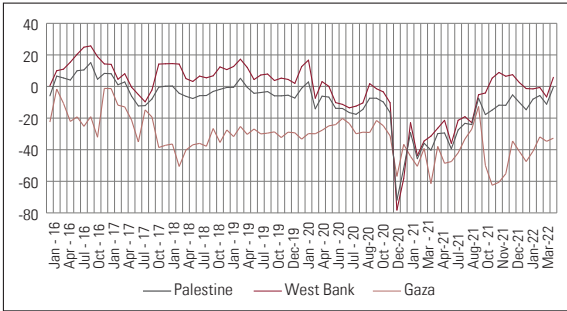
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الرابع 2021



الواردات (الربع الرابع 2021): 1,898.2 مليون دولار الصادرات (الربع الرابع 2021): 439.7 مليون دولار العجز التجاري (الربع الرابع 2021): 1,458.5 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

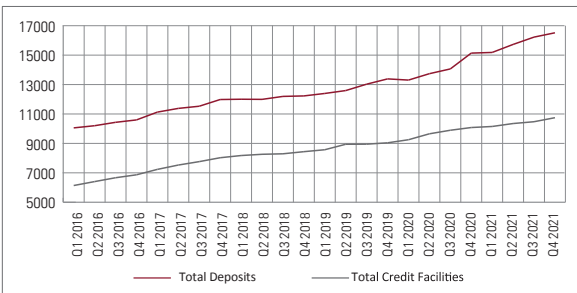
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2016 – آذار 2022



فلسطين (آذار 2022): -0.4 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية الضفة الغربية (آذار 2022): 5.8 غزة (آذار 2022): -34.7

القطاع المصرفي

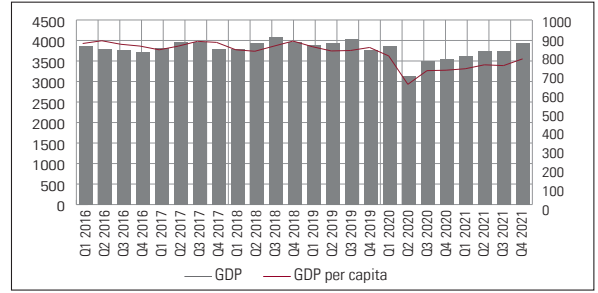
التسهيلات والودائع في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الرابع 2021



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الرابع 2021): 10,473.70 مليون دولار مجموع الودائع (الربع الرابع 2021): 16,224.6 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

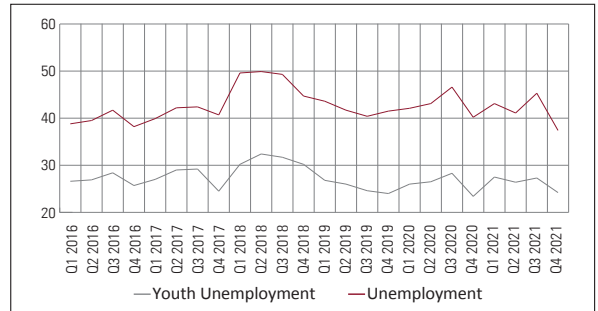
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الرابع 2021



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الرابع 2021): 3,940.9 مليون دولار الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الرابع 2021): 791.4 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

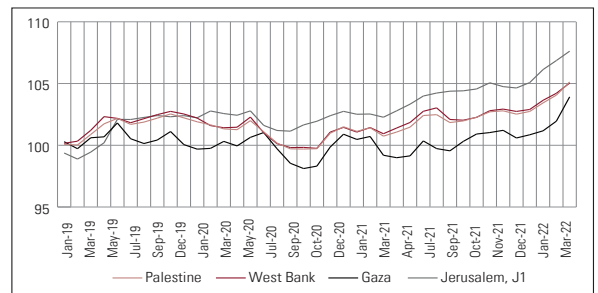
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الرابع 2021



معدل البطالة (الربع الرابع 2021): 24.2% معدل بطالة الشباب (الربع الرابع 2021): 37.4% المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)، كانون الثاني 2019 – آذار 2022



فلسطين (آذار 2022): 105.13 الضفة الغربية (آذار 2022): 105.04 غزة (آذار 2022): 103.92 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنك

إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org